مكتب العمل الدولي

مجلس الإدارة

الدورة 331، جنيف، 26 تشرين الأول/ أكتوبر - 9 تشرين الثاني/ نوفمبر 2017 **الوثيقة: GB.331/POL/6**

قسم وضع السياسات
جزء التعاون من أجل التنمية

POL

التاريخ: ٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٧
الأصل: انكليزي

البند السادس من جدول الأعمال

البرنامج المعزز للتعاون الإنمائي من أجل الأراضي العربية المحتلة

غرض الوثيقة

تقدم هذه الوثيقة تقريراً عن التقدم المحرز وعن عمليات تدخل منظمة العمل الدولية المخطط لها في سياق برنامج التعاون الإنمائي في الأراضي العربية المحتلة. وتسلط الضوء على المبادرات الجارية لمنظمة العمل الدولية سعياً إلى معالجة وضع العمال والتحديات الرئيسية المطروحة.

ومجلس الإدارة مدعو إلى القيام بما يلي: (أ) الإحاطة علماً باستمرار الوضع المحفوف بالصعوبات أمام العمال الفلسطينيين وعائلاتهم ودعم منظمة العمل الدولية في تعزيز الترويج لبرنامج العمل اللائق والعدالة الاجتماعية في الأراضي العربية المحتلة؛ (ب) الإحاطة علماً بالتقدم المحرز والتحديات المطروحة في تنفيذ برنامج العمل اللائق الحالي؛ (ج) تقديم المزيد من الدعم إلى برنامج العمل اللائق الجديد (٢٠١٨-٢٠٢٢) والإحاطة علماً بضرورة حشد الموارد لتنفيذه وتحقيق أهدافه، بما في ذلك ما يتعلق بتشغيل مؤسسة الضمان الاجتماعي الفلسطينية المنشأة حديثاً (انظر الفقرات ٢٩-٣٢).

الهدف الاستراتيجي المعني: لا ينطبق.

الانعكاسات السياسية: لا توجد.

الانعكاسات القانونية: لا توجد.

الانعكاسات المالية: لا توجد.

إجراء المتابعة المطلوب: لا توجد.

الوحدة مصدر الوثيقة: المكتب الإقليمي للدول العربية، التابع لمنظمة العمل الدولية.

الوثائق ذات الصلة: مكتب العمل الدولي: *وضع عمال الأراضي العربية المحتلة*، تقرير المدير العام (ملحق)، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ١٠٦، جنيف، ٢٠١٧.

هذه الوثيقة المقدمة إلى مجلس الإدارة مطبوعة بعدد محدود من النسخ للتقليل إلى أدنى حد من الأثر البيئي لأنشطة وعمليات منظمة العمل الدولية والإسهام في الحياد المناخي وتحسين الفعالية. لذا يرجى من أعضاء مجلس الإدارة والمراقبين الكرام التفضل بإحضار نسخهم إلى الاجتماعات وتجنب طلب نسخ إضافية. وكل وثائق مجلس الإدارة متاحة على الانترنت على العنوان: www.ilo.org.

أولاً - معلومات أساسية

١. تقدم هذه الوثيقة تقريراً عن التقدم المحرز وعن عمليات تدخل منظمة العمل الدولية المخطط لها في سياق برنامج التعاون الإنمائي في الأراضي العربية المحتلة. وهي تغطي نشاط منظمة العمل الدولية في الأرض الفلسطينية المحتلة بموجب برنامج العمل اللائق الأول في فلسطين للفترة ٢٠١٣-٢٠١٦، الذي جرى تمديده حتى نهاية عام ٢٠١٧، والمنفذ بالشراكة مع مؤسسات الحكومة والشركاء الاجتماعيين. وتسلط الوثيقة الضوء على مبادرات منظمة العمل الدولية سعياً إلى معالجة وضع العمال والتحديات الرئيسية المطروحة منذ الفترة الأخيرة التي شملها التقرير.

٢. وشهدت الفترة قيد الاستعراض احتلالاً مترسخاً وعملية سلام "شبه خامدة" واستمراراً في انعدام الاستقرار السياسي والاجتماعي وترديا للوضع الإنساني في غزة في ظل حصار دخل الآن عامه العاشر. وكل هذه الأمور ولّدت ضغوطاً على سبل عيش مئات الآلاف من الفلسطينيين وحدّت من سبل حصولهم على فرص اقتصادية وعمل لائق. وعلى وجه الخصوص، أعاق الاحتلال الاقتصاد الفلسطيني وكبح جو الاستثمار وأدى إلى أزمة اجتماعية ترافقت بمستويات عالية من البطالة.[١]

٣. وفي أواخر عام ٢٠١٦ وأوائل عام ٢٠١٧، هدفت مبادرتان مهمتان إلى إعطاء المزيد من الزخم لعملية السلام وإبقاء مسألة الاحتلال على جدول الأعمال الدولي. وتمثلت المبادرة الأولى في اعتماد مجلس أمن الأمم المتحدة القرار رقم ٢٣٣٤ بتاريخ ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٦، الذي دعا إسرائيل إلى أن "توقف على الفور وبشكل كامل جميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية". أما المبادرة الثانية فكانت مؤتمر باريس، الذي انعقد بمبادرة فرنسية في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٧ كمحاولة أخرى لتعبئة المجتمع الدولي دعماً لعملية السلام. بيد أنه بسبب الأولويات الأخرى المهيمنة على المستويين الإقليمي والعالمي، لم تتمكّن هاتان المبادرتان من ضخ زخم جديد في عملية متعطلة إلى حد كبير.[٢]

٤. وكان المدير العام، في ملحق تقريره المقدم إلى الدورة ١٠٦ (٢٠١٧) لمؤتمر العمل الدولي عن *وضع عمال الأراضي العربية المحتلة*، قد كرر أنّه لا بد للمجتمع الدولي ومؤسساته متعددة الأطراف من أن تشارك في عملية السلام وأنّه "لا بد من أن يستمر تعزيز مبادئ العدالة الاجتماعية والعمل اللائق وتطبيقها بوصفها ركناً أساسياً في هذا المسعى".

٥. وعلى الرغم من التحديات الخطيرة التي تواجه عملية السلام، استمر بناء الدولة من الجانب الفلسطيني. وفي كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٦، قدم رئيس الوزراء، السيد رامي الحمد الله، أجندة السياسات الوطنية "*المواطن أولاً*"، وهي وثيقة تخطيط شاملة للسنوات الست المقبلة تهدف إلى استعادة ثقة الجهات المانحة وعرض القدرات في مجال الإدارة السديدة. غير أنّ الانقسام السياسي الداخلي ما فتئ يقيّد التقدم المحرز في هذا الصدد وفيما يتعلق بالمبادرات الأخرى بشأن بناء الدولة، إلى جانب الانخفاض المستمر في مساعدات الجهات المانحة في مجال التنمية والدعم الإنساني (انخفض دعم الميزانية الممول من المانحين لصالح السلطة الفلسطينية بنسبة ١٦ في المائة في عام ٢٠١٦).[٣] بالإضافة إلى ذلك، يتطلب بناء الدولة مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز الحوار الاجتماعي والتعاون الثلاثي.

٦. وجرى تعويض الأثر السلبي لتراجع مساعدات الجهات المانحة على الوضع المالي، باستمرار الحشد الكبير للموارد وتقييد الإنفاق خلال الفترة المشمولة بالتبليغ. ونتيجة لذلك، تراجع العجز في الميزانية من نسبة ١١,٤ في المائة عام ٢٠١٥ إلى نسبة ٨,١ في المائة عام ٢٠١٦.[٤] واستمر هذا التحسن في الوضع المالي خلال

[١] مكتب العمل الدولي: *وضع عمال الأراضي العربية المحتلة*، تقرير المدير العام، ملحق، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ١٠٦، ٢٠١٧.

[٢] المرجع نفسه.

[٣] المرجع نفسه.

[٤] انظر: IMF. 2017: *West Bank and Gaza Report to the Ad Hoc Liaison Committee*.

الأشهر الخمسة الأولى من عام ٢٠١٧ مع توقع تراجع إضافي في عجز الميزانية حتى نسبة ٦,١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول نهاية العام.[٥]

٧. وقد نما الاقتصاد الفلسطيني بمعدل ٤,١ في المائة في عام ٢٠١٦، وهو تحسن معتدل مقارنة مع معدل ٣,٤ في المائة المسجل في عام ٢٠١٥، إلا أنه يظل دون مستوى إمكاناته بكثير. وفي غزة، نما الناتج بمعدل ٧,٧ في المائة في عام ٢٠١٦، مقارنة بمعدل ٦,١ في المائة في عام ٢٠١٥. وفي الضفة الغربية، نما الناتج المحلي الإجمالي بمعدل ٣ في المائة، مرتفعاً ارتفاعاً طفيفاً من ٢,٦ في المائة في عام ٢٠١٥.[٦]

٨. والتحسينات التي شهدها الوضع المالي والنمو الاقتصادي نتجت أساساً عن التحويلات الفردية ولم تكن كافية لرفع نصيب الفرد من الدخل بنسبة مجدية أو تحسين سبل العيش أو إحداث أثر حقيقي في البطالة. وتبيّن آخر جولة من مسح القوى العاملة، أجراها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أنّ معدل البطالة العام بلغ ٢٩ في المائة في الفصل الثاني من عام ٢٠١٧، وهو معدل ينقسم بين ٢٣,٧ في المائة للرجال و٥٠ في المائة للنساء. وبلغ معدل البطالة ٤٤ في المائة في غزة. ومعدل البطالة هو الأعلى في صفوف الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و٢٤ عاماً، إذ يبلغ ٤٦,٣ في المائة. ويبقى معدل مشاركة المرأة المنخفض جداً في القوى العاملة عند نسبة ١٨,٥ في المائة، بالإضافة إلى معدل بطالة أعلى في صفوف النساء من ذوات التعليم العالي. بالإضافة إلى ذلك، لا تزال الفجوة الجنسانية في الأجور قائمة على الرغم من المكاسب الجوهرية التي حققتها النساء في السنوات الأخيرة من حيث التعليم والخبرة المهنية.[٧] وبالفعل، تشير البيانات المستقاة من عام ٢٠١٥ إلى وجود فجوة جنسانية كبيرة في الأجور، مع أجر يومي وسيط للنساء (٢١,٢ دولاراً أمريكياً) يشكل ٧٦ في المائة من الأجر اليومي الوسيط للرجال (٢٧,٨ دولاراً أمريكياً).[٨]

ثانياً - التقدم العام المحرز في وضع البرنامج

٩. جرى تمديد برنامج العمل اللائق الأول في فلسطين للفترة ٢٠١٣-٢٠١٦ لغاية آخر عام ٢٠١٧، في حين يجري وضع برنامج العمل اللائق الجديد للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢ في صيغته النهائية عقب مشاورات مكثفة مع الهيئات المكونة الثلاثية لمنظمة العمل الدولية، بدأت في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٦. ونتيجة لتلك المشاورات، تم الاتفاق على إبقاء ثلاثة مجالات ذات أولوية من برنامج العمل اللائق الأول، ألا وهي: العمالة وسبل العيش، إدارة سوق العمل وحقوق العمال، الضمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية، مع تحديد نتائج أدق وأكثر قابلية للقياس تحت كل مجال من المجالات الثلاثة، تمشياً مع نتائج وتوصيات استعراض برنامج العمل اللائق المستكمل في عام ٢٠١٦.[٩] وعلى وجه التحديد، في إطار الأولوية الثانية، تم الاتفاق على زيادة التركيز على تعزيز الحوار الاجتماعي والحرية النقابية.

١٠. وبرنامج العمل اللائق الجديد يدعم الجهود الجارية المبذولة على المستوى الوطني وعلى مستوى الأمم المتحدة لتدعيم التماسك الاجتماعي والعدالة والمساواة. وهو يسترشد بأولويات أجندة السياسات الوطنية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٢ واستراتيجية قطاع العمل للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٢. كما يتمشى هذا البرنامج مع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢ من أجل فلسطين، الذي وضع لنفسه هدفاً شاملاً يتمثل في "تعزيز آفاق التنمية للشعب الفلسطيني عن طريق التقدم في بناء الدولة الفلسطينية وبناء مؤسسات شفافة وفعالة وعن طريق

[٥] انظر: IMF. 2017. Press Release No. 17/293، بالاستناد إلى بعثة قام بها فريق من موظفي صندوق النقد الدولي إلى القدس الشرقية ورام الله خلال الفترة ١١-٢٠ تموز/ يوليه ٢٠١٧.

[٦] مكتب العمل الدولي: *وضع عمال الأراضي العربية المحتلة*، مرجع سابق.

[٧] انظر:
ILO. (2016): *Exploring the gender pay gap in Occupied Palestinian Territory: A qualitative study of the education sector*.

[٨] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٥. متوسط الأجر اليومي للأشخاص البالغين ١٥ سنة وما فوق حسب نوع الجنس.

[٩] انظر الوثيقة GB.328/POL/9.

معالجة العوامل الرئيسية المساهمة في الضعف"، بالاستناد إلى منطق برنامج عام ٢٠٣٠، ألا وهو "عدم ترك أي كان على قارعة الطريق".[١٠]

١١. ويضم برنامج التعاون الإنمائي الحالي لمنظمة العمل الدولية حافظة مشاريع بموارد تصل إلى ما يقرب من ٣,٧ مليون دولار أمريكي.[١١] وقد خُصصت نسبة ستة وأربعين في المائة من الموارد في برنامج العمل اللائق الحالي من أجل الحماية الاجتماعية، تليها ٣٣ في المائة من أجل النهوض بالعمالة و٨ في المائة من أجل العمل المتعلق بمعايير العمل والحوار الاجتماعي معاً. وسوف ترصد نسبة ١٢ في المائة المتبقية من الموارد (ما يوازي ٤٤٠ ٠٠٠ دولار أمريكي) بالاستناد إلى نتائج برنامج العمل اللائق الجديد.

١٢. وتمكنت منظمة العمل الدولية، بالإضافة إلى مواردها من الميزانية العادية ومن الحساب التكميلي للميزانية العادية، أن تحشد موارد إضافية خلال فترة التبليغ عن طريق اتفاقات التعاون الإنمائي لزيادة دعم التدخلات في مجال العمل اللائق في الأرض الفلسطينية المحتلة. وتستمر حكومة الكويت في تقديم الدعم لبرنامج العمل اللائق في منظمة العمل الدولية، من خلال مساهمتها السنوية البالغة ٥٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكي. وحشد الموارد هو جهد متواصل لضمان تمويل مؤسسة الضمان الاجتماعي الفلسطينية من الموارد الداخلية لمنظمة العمل الدولية وشركاء التنمية على حد سواء. بالإضافة إلى ذلك، أقامت منظمة العمل الدولية شراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة ووضعت مشروعاً - بمساهمة مالية أولية قدرها ٥٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكي من حكومة إيطاليا [١٢]- من أجل تعزيز حصول المرأة الفلسطينية على سبل متكافئة للوصول إلى الفرص الاقتصادية والعمل اللائق وحماية حقوقها في العمل.

١٣. وقد احتفظت منظمة العمل الدولية بممثل المنظمة في القدس، بدعم من المكتب الإقليمي للدول العربية، منذ عام ١٩٩٥. ويضم مكتب القدس أربعة موظفين على الميزانية العادية وموظفاً واحداً على التعاون الإنمائي، مقره في غزة لدعم أنشطة منظمة العمل الدولية هناك.

ثالثاً - استعراض التقدم المحرز والإنجازات في مجالات العمل الرئيسية

١- تعزيز فرص العمل وسبل العيش للفلسطينيين، نساءً ورجالاً

١٤. تمشياً مع الأولويات الوطنية، شاركت منظمة العمل الدولية على نحو فعال في مواجهة تحدي العمالة في الأرض الفلسطينية المحتلة من خلال مجموعة من عمليات التدخل على مستوى السياسة العامة وعلى مستوى القاعدة على حد سواء.

١٥. وعلى مستوى السياسة العامة، أجرت منظمة العمل الدولية منذ عهد قريب دراسة تشخيصية للعمالة، نوقشت نتائجها وتوصياتها في تموز/ يوليه ٢٠١٧ خلال ورشة عمل تشاورية ثلاثية ومتعددة أصحاب المصلحة من أجل الاتفاق على الخطوات المقبلة. وقدمت الدراسة تقييماً وتحليلاً أولياً للبرامج المتاحة ومبادرات العمالة في الأرض الفلسطينية المحتلة وحددت القيود والتحديات والفرص المطروحة أمام زيادة العمالة المنتجة من خلال نمو مستدام وشمولي وغني بفرص العمل. وسيتم إنشاء فريق عمل تقني ثلاثي للاستناد إلى هذه الدراسة ووضع مسودة خطة عمل وطنية بشأن العمالة - إلى جانب استمرار الدعم التقني لمنظمة العمل الدولية - من أجل صياغة وتنفيذ مجموعة من عمليات التدخل، مصممة بعناية ومتفق عليها، من شأنها أن تسهم في تحسين سوق العمل ووضع عمل الفلسطينيين، نساءً ورجالاً. وسوف تضم هذه الخطة مختلف الوزارات، إلى جانب الشركاء الاجتماعيين الضالعين بشكل مباشر أو غير ماشر في سياسة العمالة.

[١٠] انظر: United Nations Development Assistance Framework 2018–2022.

[١١] يشمل هذا المبلغ جميع الموارد من خارج الميزانية ومن الحساب التكميلي للميزانية العادية.

[١٢] تبلغ حصة منظمة العمل الدولية من هذه المساهمة ٢٠٠٠٠٠ دولار أمريكي.

١٦. وكلفت منظمة العمل الدولية إجراء دراسة وطنية بشأن مستقبل العمل في الأرض الفلسطينية المحتلة، وجدت أنّ قدرة القطاع العام قد بلغت حدودها من حيث الطاقة الاستيعابية وأن القطاع الخاص لا يزال أضعف من أن يحفز فرص العمل. كما ذكرت أنّ معظم المنشآت صغيرة وغير قادرة على النمو في بيئة متقلبة وتخضع فيها سبل النفاذ إلى المراقبة نتيجة الاحتلال. بالإضافة إلى ذلك، كثيراً ما يلاقي العمل للحساب الخاص وتنظيم المشاريع ترحيباً باعتبارهما خيارين واعدين، غير أنه من غير المحتمل أن تولي الموجة التالية من الشباب الوافدين إلى صفوف القوى العاملة وجهها بشكل جماعي شطر فرص تنظيم المشاريع.

١٧. وقد أطلق رئيس الوزراء الفلسطيني في أوائل عام ٢٠١٧ استراتيجية قطاع التعاونيات من أجل الأرض الفلسطينية المحتلة، التي تم وضعها بدعم من منظمة العمل الدولية. وتقوم الاستراتيجية على ثلاث دعائم هي: "١" تعزيز البيئة المؤسسية بما يسمح للحركة التعاونية بالنمو والتطور؛ "٢" تحسين أداء التعاونيات مالياً وتنظيمياً؛ "٣" توسيع نطاق التعاونيات ليشمل قطاعات جديدة منها على سبيل المثال لا الحصر البيئة وإعادة التدوير والطاقة المتجددة. وتسلّط الاستراتيجية الضوء على أهمية الاستثمار في التعليم في مجال التعاونيات واستطلاع إمكانيات قطاع التكنولوجيا بالنسبة للشباب والنساء.

١٨. أما على مستوى القاعدة، فقد واصلت منظمة العمل الدولية تحسين القابلية للاستخدام لدى الشباب وتسهيل انتقالهم إلى سوق العمل من خلال تنظيم المشاريع وتطوير المهارات. وفي إطار اتفاق الشراكة بين القطاعين العام والخاص، الذي أبرم في عام ٢٠١٦، وبتشاور وثيق مع وزارة التربية والتعليم العالي، وحدت منظمة العمل الدولية ومؤسسة فلسطين للتنمية قواهما لنشر برنامج "تعرّف على قطاع الأعمال" في ٢٧ معهداً تقنياً في الضفة الغربية وغزة، بهدف تدريب ١٢٠ معلماً فلسطينياً والوصول إلى أكثر من ١٠٠٠ طالب خلال السنة الأكاديمية ٢٠١٦-٢٠١٧. بالإضافة إلى ذلك، زادت منظمة العمل الدولية الدعم التقني والمالي للصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية فيما يتعلق بوضع وتقديم ورصد برنامج منظمة العمل الدولية "كيف تبدأ مشروعك وتحسّنه" من خلال ثمانية مزودين مختارين من بين مزودي خدمات التدريب.

١٩. وواصلت منظمة العمل الدولية والجامعة الإسلامية في غزة تنفيذ مبادرتهما المشتركة التي ركّزت، خلال فترة التبليغ، على توفير المساعدة التقنية إلى المؤسسات الصناعية من أجل مساعدتها على التطور وتحسين الإنتاجية وتوليد المزيد من الوظائف وزيادة حصتها في سوق العمل ودخول المزيد من الأسواق العالمية.

٢- تعزيز حقوق العمال وتحسين إدارة سوق العمل

٢٠. تمكنت منظمة العمل الدولية من تحقيق المزيد من الإنجازات في مجال تفتيش العمل والسلامة والصحة المهنيتين، إلى جانب الشركاء الثلاثيين لمنظمة العمل الدولية في وزارة العمل والاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين واتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية الفلسطينية. كما دعمت إنشاء لجنة ثلاثية بشأن السلامة والصحة المهنيتين في غزة. كذلك، أجرت منظمة العمل الدولية عدة ورش عمل في نهاية عام ٢٠١٦ بهدف تعزيز قدرة اللجان الثلاثية الوطنية المعنية بالسلامة والصحة المهنيتين في رام الله وغزة. بالإضافة إلى ذلك، وسعت المنظمة نطاق شراكاتها لإدماج المركز الوطني الفلسطيني للصحة والسلامة المهنية وحماية البيئة في جامعة بوليتكنك فلسطين، وقد جرى تطوير قدراته من أجل الاضطلاع بقسم من التدريب الذي تقوم به منظمة العمل الدولية من قبيل برنامج "تحسين ظروف العمل في المنشآت الصغيرة". بالإضافة إلى ذلك، دعمت منظمة العمل الدولية عملية وضع صورة بيانية عن السلامة والصحة المهنيتين لغزة، تكمّل الصورة البيانية التي وضعتها للضفة الغربية في عام ٢٠١٣.

٢١. فضلاً عن ذلك، قدمت منظمة العمل الدولية الدعم إلى وزارة العمل في إرساء قاعدة بيانات وقائمة مرجعية بشأن تفتيش العمل، ووفرت عدة ورش عمل للتدريب التقني لصالح مفتشي العمل حول الاستخدام الفعال للقائمة المرجعية الجديدة وحول مواضيع محددة ترتبط بعمليات تقييم المخاطر والتخطيط والإدارة الاستراتيجية لحملات تفتيش العمل في قطاع البناء، في الضفة الغربية وغزة على حد سواء. ووفرت منظمة العمل الدولية ورشة عمل تدريبية بشأن تفتيش العمل ومعايير العمل الدولية المعنية لصالح مفتشي العمل المعينين حديثاً في نهاية عام ٢٠١٦ من أجل تقديم الدعم لهم في تعزيز الامتثال في مكان العمل.

٢٢. وفيما يتعلق بالجهود المبذولة لإصلاح التشريعات، وفرت منظمة العمل الدولية المساعدة التقنية إلى اللجنة الوطنية الثلاثية بشأن السلامة والصحة المهنيتين، في وضع مسودة قانون جديد بشأن السلامة والصحة المهنيتين، تمشياً مع معايير العمل الدولية. وعلى الرغم من استمرار التأخير والعراقيل المشهودة في عملية استعراض قانون العمل، تمكنت منظمة العمل الدولية من تنظيم عدد من الاجتماعات مع وزارة العمل والاتحاد

العام لنقابات عمال فلسطين بهدف الخروج من مأزق تعثر المناقشات بشأن المسائل الأساسية. ومن المزمع إجراء المزيد من المناقشات الثلاثية في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٧ للاتفاق على خارطة طريق لعملية استعراض قانون العمل للفترة القادمة، على أساس النجاحات التي حققتها الإجراءات الثلاثية التي أفضت إلى اعتماد قانون الضمان الاجتماعي وصياغة قانون السلامة والصحة المهنيتين.

٢٣. فضلاً عن ذلك، أجرت منظمة العمل الدولية دراسة حول ظروف عمل العمال المنزليين في الضفة الغربية والمستوطنات، قُدمت إلى الهيئات المكونة الثلاثية في أوائل عام ٢٠١٧، بالتعاون مع اللجنة الوطنية لتشغيل النساء. واستخدمت الدراسة نهجاً كمياً ونوعياً على السواء وسلطت الضوء على ضرورة توفير حماية أفضل للعمال المنزليين، لاسيما من خلال استعراض وتعزيز إنفاذ قانون العمل واللوائح أكثر فأكثر.

٢٤. بالإضافة إلى ذلك، استمرت منظمة العمل الدولية في تنفيذ تدخلات هادفة من أجل تعزيز القدرات المؤسسية لشركائها الاجتماعيين. وخلال عام ٢٠١٧، نظّمت ورشتي عمل مع الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين حول دور منظمات العمال في إصلاح وتطوير قانوني العمل والضمان الاجتماعي وحول تنظيم العمال في القطاع غير المنظم في الأرض الفلسطينية المحتلة. كما قدمت الدعم التقني إلى اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية الفلسطينية بهدف تعزيز قدراتها على الضلوع في التوعية السياسية القائمة على البينات فيما يتعلق بالإصلاحات التشريعية المرتبطة بالعمل وفي الحوار الاجتماعي الفعال.

٣- دعم تطوير نظام شامل للضمان الاجتماعي

٢٥. بالاستناد إلى القفزة النوعية التي تحققت جراء اعتماد أول قانون للضمان الاجتماعي على الإطلاق بالنسبة إلى عمال القطاع الخاص الفلسطيني وأفراد أسرهم في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٦،[١٣] تدعم منظمة العمل الدولية حالياً إرساء وتشغيل مؤسسة الضمان الاجتماعي الفلسطينية الجديدة. وفي كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٦، جرى تعيين مجلس إدارة مؤسسة الضمان الاجتماعي الفلسطينية، برئاسة وزير العمل، وهو مكلف بالسعي إلى إرساء هذه المؤسسة وتشغيلها. ومن المتوقع أن توفر مؤسسة الضمان الاجتماعي الفلسطينية تغطية ٨٢٦٤٦ عاملاً من القطاع الخاص في عام ٢٠١٨، بهدف أن يصل هذا العدد إلى ٣٣٦٤٤٠ عاملاً في القطاع الخاص في الأرض الفلسطينية المحتلة بحلول عام ٢٠٣٠.

٢٦. وبغية المساهمة في كامل عملية إرساء وتشغيل مؤسسة الضمان الاجتماعي الفلسطينية، وقعت منظمة العمل الدولية بتاريخ ٣ تموز/ يوليه ٢٠١٧ اتفاق تنفيذ مع رئيس مجلس الإدارة، من خلال مساهمة من جانب حكومة الكويت. وبالإضافة إلى وضع خارطة طريق لإرساء مؤسسة الضمان الاجتماعي الفلسطينية، وافق عليها أصحاب المصلحة الثلاثيون، تقدم منظمة العمل الدولية حالياً مجموعة من الخدمات التقنية، بما في ذلك توفير الدعم لتصميم الرسم البياني لمؤسسة الضمان الاجتماعي الفلسطينية ووضع النظام الداخلي لمجلس الإدارة واختيار وتعيين الموظفين الأساسيين. وستقوم منظمة العمل الدولية بدعم مجلس الإدارة من خلال بناء القدرات وتوفير الدعم التقني لتنوير عملية صنع القرارات. وتحقيقاً لهذا الغرض سيجري، من بين عدة أمور، إعداد تقرير بشأن سياسة الاستثمار بالنسبة إلى نظام الضمان الاجتماعي الجديد مع تحليل للسمات ولعمليات سير الأعمال الأساسية لمؤسسة الضمان الاجتماعي الفلسطينية.

٢٧. وكجزء من الجهود التي تبذلها منظمة العمل الدولية بهدف تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون المثلث، سهلت المنظمة إبرام مذكرتي تفاهم بين السلطة الفلسطينية وحكومتي الأردن وعُمان من أجل تعزيز تبادل المعارف في مجال وضع وإدارة سياسة الضمان الاجتماعي. بالإضافة إلى ذلك، تخطط المنظمة لتنظيم عدد من الجولات الدراسية وورش العمل خلال فترة أيلول/ سبتمبر - كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٧ لصالح أعضاء مجلس الإدارة، إلى الأردن والجزائر وجنوب أفريقيا، وهي بلدان تتميز جميعها بممارسات جيدة يجدر تقاسمها بشأن إرساء وتشغيل مؤسسات الضمان الاجتماعي لديها.

٢٨. كذلك، قدمت منظمة العمل الدولية مساعدة موسّعة لاستراتيجية تنفيذ أرضية الحماية الاجتماعية الوطنية، بتأييد من أصحاب المصلحة الفلسطينيين الثلاثيين. وشملت الدراسة إجراء مسح لكافة مخططات أرضية الحماية الاجتماعية، وهي دراسة مكلفة تستند إلى بروتوكول التقييم السريع لمنظمة العمل الدولية، وتقييم أثر أرضية الحماية الاجتماعية على الفقر وقضايا الجنسين وعمل الأطفال؛ كما شملت دراسة للحيز المالي بشأن أرضية

[١٣] انظر الوثيقة GB.328/POL/9.

الحماية الاجتماعية، وهي خارطة طريق لتنفيذ أرضية الحماية الاجتماعية المقترحة على المستوى الوطني، وإنشاء فريق عمل بشأن بيانات أرضية الحماية الاجتماعية وإصدار توصيات من أجل توحيد قاعدة البيانات بشأن الحماية الاجتماعية.

رابعاً - الخطوات القادمة

٢٩. سيجري وضع اللمسات الأخيرة على برنامج العمل اللائق الجديد للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢ بالتشاور مع الهيئات المكونة الثلاثية، في حين من المزمع توقيعه وإطلاقه خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٧.

٣٠. وفي ضوء الوضع المأزوم الذي ما زال يعيشه العمال وأسرهم في غزة والضفة الغربية، فإنّ مجلس الإدارة مدعوٌ إلى أن يدعم منظمة العمل الدولية في زيادة تعزيز برنامج العمل اللائق والعدالة الاجتماعية للشعب الفلسطيني.

٣١. ومجلس الإدارة مدعو إلى الإحاطة علماً بالتقدم المحرز وبالتحديات الماثلة في تنفيذ برنامج العمل اللائق الحالي، لا سيما فيما يتعلق بالحوار الاجتماعي. وقد تقيدت السلطة الفلسطينية بالهيكل الثلاثي في اعتماد أجندة السياسات الوطنية وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة واعتماد أول قانون للضمان الاجتماعي للعاملين في القطاع الخاص. غير أنه لاتزال هناك بواعث قلق حول الحوار الاجتماعي، أثارها بعض الشركاء الاجتماعيين خلال البعثة التي أوفدها المدير العام. ويسعى برنامج العمل اللائق الجديد إلى تعزيز الحوار الاجتماعي والهيكل الثلاثي، ليس فقط كهدفين بحد ذاتهما بل كوسيلة أيضاً لتعزيز استحداث العمالة في صفوف جميع الفلسطينيين، نساءً ورجالاً، والضمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية ومعايير العمل الدولية.

٣٢. ومجلس الإدارة مدعو أيضاً إلى الإحاطة علماً بضرورة حشد الموارد لدعم التنفيذ الكامل لبرنامج العمل اللائق الجديد وتحقيق أهدافه، بما في ذلك ما يتعلق بتفعيل مؤسسة الضمان الاجتماعي الفلسطينية المنشأة حديثاً، وهي حجر أساس مهم في السعي إلى بناء الدولة.